العدد(1663) السنة السابعة - الثلاثاء(24) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل ستتحول زيادة الإنتاج النفطي إلى نقمة؟

بغداد / المدى والوكالات

يأمل العراق في أن يسهم التدفق المالي الذي سيحصل عليه جراء زيادة انتاجه النفطي الى ثلاثة أمثال في انتشاله من الفوضى وتحقيق الازدهار. لكن الفرصة متعادلة في أن تشعل الثروة الجديدة صراعا جديدا.

ويعتزم العراق - صاحب ثالث أكبر احتياطي من النفط في العالم - أن يحتل أيضا المركز الثالث في قائمة أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم مثيرا الامل في نفوس العراقيين الذين أنهكتهم المعارك أن تدفع هذه الاموال عملية التنمية وتوفر الوظائف في أعقاب عقود من التدهور الاقتصادي. غير أن خبراء ومسؤولين غربيين يتخوفون جراء الفساد المتفشي والجمود من مستقبل قطاع النفط في البلاد. وقال ديفيد ماك وهو مبعوث أمريكي سابق عمل في بغداد في منتصف الستينات وأواخر السبعينات من القرن الماضي: «ليس من الواضح بعد ما اذا كانت الطبقة السياسية العراقية ستتفق على كيفية استخدام عائدات النفط لتقوية الوحدة الوطنية أم أنها ستنخرط في عداوات مدمرة حول كيفية تقسيم الكعكة».

ويثور الشك فيما اذا كان العراق الذي يعاني من الحالة السيئة للبنية الاساسية يمكنه فعليا خلال ست سنوات أن يرفع انتاج النفط من مستواه الحالي البالغ ٢,٥ مليون برميل يوميا الى سبعة ملايين برميل يوميا. وهناك امكانية كبيرة أن يواجه العراق مطالبات من جانب أعضاء أوبك للعودة للالتزام بحصته الانتاجية. لكن هذا لا ينفي أن زيادة الانتاج بدرجة اقل الى أربعة ملايين برميل يوميا يمكنها أن تحقق للحكومة ٤٥ مليار دولار اضافية سنويا وفقا لاسعار النفط السائدة.

ويرى المحللون أن الفرصة هائلة لحدوث ضرر اكبر من النفع بسبب التدفق النقدي المفاجئ في بلدان مثل العراق الذي يحتل المركز قبل الاخير من حيث دخل الفرد في الشريحة السفلى من البلدان متوسطة الدخل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ويتمثل أحد المخاطر في حدوث ارتفاع كبير في التضخم وأن يفقد البنك المركزي السيطرة على سعر الفائدة.

وأوضحت ليزا برزان من منظمة ميرسي كور -التي تدرب القادة العراقيين على حل الصراعات وجهود الوساطة - انه من غير المؤكد أن يلجأ العراقيون لتسوية خلافاتهم المستقبلية بالبنادق وليس بالكلمات.

وقالت برزان «اذا نحينا جانبا السياسة وتأثير جماعات المصالح الخاصة التي تشجع العنف فان عموم العراقيين يرغبون بشدة في التفاوض.» واضافت «وقعت احداث عنف على مدى عقود لكن اذا نظرت للتاريخ فالوضع ليس كذلك. العنف ليس جزءا من الثقافة.»

ومع ذلك سيتعين على العراق تخصيص معظم ما سيحصل عليه من ثروته نفطية في البداية لمشروعات البنية الاساسية بما يفيد الصناعة مما قد يثير غضب العراقيين الذين يتطلعون لتحسن خدمات الكهرباء والماء. وقال مسؤول غربي اخر «سيرى الناس أموال النفط تدخل الى البلاد لكنها لن تنفق حسبما يودون».

وعلى المدى الاطول يخاطر العراق بأن يصبح اقتصادا تسيطر عليه الدولة ويعتمد بصورة كلية على النفط مع اهمال القطاع الخاص. ويدر النفط بالفعل نحو ٩٥ بالمئة من دخل الحكومة العراقية.

ثم تأتي قضية الفساد الذي يضمن استفادة نخبة صغيرة من الثروة النفطية في دول منتجة مثل نيجيريا وأنجولا. ويحتل العراق المركز الخامس من القاع على مؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية ويشمل ١٨٠ دولة في العالم. ويقول دانييل درزنر الاستاذ بجامعة توفتس «بالنظر الى حجم احتياطيات العراق النفطية أعتقد أنه ينبغي أن يتقاطر بعض الثروة»، واضاف «يعني هذا أنه بالنظر الى حجم الفساد في الحكومة العراقية فستكون مفاجأة لي اذا حصل الشعب على أكثر من قدر ضئيل من هذا الدخل.»

حقل نفطي

في بريطانيا.. تحقيق آخر عن التورط في حرب ٢٠٠٣

ترجمة/ ابتسام عبد الله

حتى قبل ان يبدأ تحقيق كيكوت بعدة اشهر أو اعوام، بدأ الحديث عن الدور البريطاني في العراق ومحاولات التملص للتهرب من مناقشته بسبب وجود اشخاص غير مناسبين في السلطة، بل ان البعض قد حكم بفشل الامر مسبقاً.

وبشكل ما، فان اولئك الناس على صواب، والعملية السياسية التي وجهت البلاد نحو الحرب ملوثة جداً ويدور جدال حولها ضمن نطاق واسع بحيث يصبح متعذراً الوصول الى نتيجة حاسمة ومحددة، وحتى ان اعلنت نتائج ذلك التحقيق فان عدداً قليلاً من منتقدي الحرب سيكونون راضين بها.

ان التحقيقين السابقين بشأن الحرب في العراق لم يعطياهم ما ارادوا سماعه، والذي يؤكد معتقداتهم الثابتة: ان بلير كان كاذباً، وان الشعب قد خدع والحرب لم تكن ضرورية وان العمل لم يكن متقناً، وبامكاننا ان نقول ان الطلاب البريطانيين سيظلون ولعدة مئات من الاعوام المقبلة – يناقشون الدور البريطاني في العراق من ٢٠٠١ والى ٢٠٠٩، وستنضم هذه القضية الى قضية اخرى وهي حرب السويس كدليل لفشل السياسة الخارجية البريطانية.

ان الامر المعرض للخطر في هذا الشأن الاكبر من القيام باعلام الشعب بما يريد ان يسمع، هو الاحتقار المتواصل الذي يتعامل به كافة السياسيين الكبار ازاء المنصب، وهذا التحقيق الاخير لاينبثق من أي رغبة للاعتراف بالاخطاء، بل ذريعة اعتيادية للحكومة ودورها ، والقول بأن اشتراك بريطانيا في الحرب كان نتيجة مجموعة امور مختلطة بغير نظام، وان تحقيقاً رسمياً سيتم علناً قد اصبح امرا لامناص منه، مع تأكيد الوزراء ان مجريات التحقيق في النهاية لن تصيبهم بضرر.

ولهذا السبب فأن نتائج التحقيق لن تظهر حتى نهاية العام المقبل في الاقل، أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية، كي لايتحمل احد مسؤوليتها.

إن الحسابات السياسية في مثل هذه الامور والتحقيقات لاترحم، فاولئك الذين في السلطة يؤخرون قدر الامكان الوصول الى النتائج الساخنة ويدعون الناس ينتظرون طويلاً لتبرد القضية او يموت من شارك فيها او يصبح غير ذي شأن أو ينساها الشعب.

لقد اصبح هذا الاسلوب فناً سياسياً عالمياً: تأجيل كل ما يحتاج الى قرار او تغييرات او تحقيقات، في حين يتظاهر السياسيون بعكس ذلك امام الرأي العام.

ومع الاعلان عن تحقيق كيكوت قال غوردن براون: «انه من الضروري» أي ان الامر اصبح ضرورياً ولا يمكن التملص منه.

ان قضية الحرب في العراق مسألة تفرق ما بين السياسيين والشعب، والخطابات المختلفة لكل جهة، ومدى الصدق والالتزام لكل من الجانبين تجاه الموضوع وتفكك الثقة، وان اردنا اثباتاً لذلك فهناك توني بلير، الذي كان يوماً نائباً عن العمال، وغدا اليوم نبيلا أجوف يدور حول العالم، وجه متجهم ودخل بعدة ملايين باوند يثير قلقه، ومكتب خاص، فهل تنتابنا الشكوك في انه محمّي من ماضيه؟

ومن الامور الجلية ايضاً، ان يسأل الناس عن القرار الذي اتخذ ليكون السير جون كيكوت رئيس لجنة التحقيق بدلاً من قاض اعتيادي، والسير جون دبلوماسي سابق وكان ايضاً عضواً في لجنتي التحقيق السابقتين، ويتوجب ايضاً ان يعرف الناس لماذا تم اختيار مؤرخين في اللجنة التي تضم خمسة اعضاء، ويعرف عنهما تأييدهما لبلير وللحرب في العراق، لماذا يتم اختيار مؤرخين بدلاً من العسكريين!

ان عمل هذه اللجنة سيستغرق زمناً طويلاً، حتى يضجر الناس من السؤال عن نتائج التحقيق وحتى تبهت قضية العراق امام افغانستان وتذبل في الذاكرة وتصبح الوثائق الخاص بها وملفات القضية جزءاً من التاريخ القديم.

وعندما سيتم استجواب الحكومة آنذاك ستعترف بانها أرغمت على دخول الحرب، ولكن الشعب البريطاني سيكون (آنذاك) مشغولاً باشياء اخرى.

عن التايمز

قوات بريطانية

اساتذة قانون في ذي قار: أداء مجلس النواب لم يكن بالمستوى المطلوب

الناصرية/ حسين العامل

ليس هناك ما يرجح كفة البرلمانيين على ما يبدو عند الاحتكام للميزان الاجتماعي، فلم يعلق بذاكرة الشرائح الاجتماعية المتعددة التي التقتها (المدى) لتقيم اداء البرلمان ونوابه الا التلكؤ في حسم القوانين المهمة كالنفط والاستثمار والمحاصصات الحزبية وجني الامتيازات الكبيرة.

الدكتور عمار تركي الاستاذ المساعد في كلية القانون يقول في معرض تقييمه لاداء البرلمان: اذا اردنا تقييم اداء مجلس النواب الذي شارفت دورته الانتخابية على الانتهاء، فالتقييم يجب ان يكون من خلال الوقوف على التشريعات والقوانين المهمة التي لها مساس بعصب حياة المواطن والتي كان المفروض ان يشرعها البرلمان خلال فترته التشريعية. واضاف تركي الذي يشغل منصب معاون عميد كلية القانون في جامعة ذي قار: وعند التوقف عند هذه النقطة نستطيع القول ان البرلمان العراقي كان متلكأ بنشاطه التشريعي الامر الذي انعكس سلبا على اداء الحكومة في مجالها التنفيذي. واورد تركي وهو يتابع حديثه العديد من الامثلة قائلا: خير دليل على ما ذهبنا اليه هو عجز البرلمان عن تشريع تعديلات قانون الاستثمار والقوانين المتصلة به وكذلك قانون النفط والغاز واقرار الموازنة التكميلية للدولة ناهيك عن قانون الانتخابات الذي شرع بعد نزاعات مريرة ادمت قلوب العراقيين. واردف معاون عميد كلية القانون: اما اذا اردنا تقييم عمل البرلمان بالوقوف على دوره الرقابي للحكومة، فنجد ان البرلمان كان يتحرك وفق مقتضيات سياسية وصفقات حزبية وفئوية يدخل بعضها ضمن الدراما الاعلامية للمعركة الانتخابية القادمة.

ولم يذهب الاستاذ المساعد في جامعة ذي قار الدكتور حسام عبد الواحد بعيدا عما ذهب اليه زميله عمار تركي حيث قال: كان اداء البرلمان وعلى مدى السنوات الماضية محبطا جدا للناخب العراقي ولم يكن يتمتع بالمهنية اللازمة التي تمكنه من معالجة القضايا العراقية الشائكة كما ان البرلمان لم يخرج من دوامة التوازنات السياسية، فالكثير من القرارات كانت مبنية على التخندقات الحزبية ووقفت عاجزة امام حل مشكلات اساسية كالأمن والكهرباء. واضاف: يمكن القول ان المحاصصات البرلمانية هي التي منحت الشرعية للمحاصصات الحزبية التي سادت في المؤسسات الحكومية فما هذه المحاصصات الا انعكاسا لتلك ولو كانت هذه المشكلة ذائبة في البرلمان لما انعكست سلبا على الاداء الحكومي.

ومن جهته قال ابو محمد (متقاعد): ان البرلمان تباطأ في اقرار قانون التقاعد الجديد الذي ظل يدور لاكثر من ست سنوات في اروقة السلطات التشريعية ليتم اقراره فيما بعد مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية. ويشير ابو محمد الى ان البرلمانيين لم يكونوا منصفين كثيرا مع اقرانه من المتقاعدين والطبقات المسحوقة، لافتا الى ان حالات الفقر التي يعيشها ٣٤٪ من ابناء مدينته الناصرية لا تجيز للبرلمانيين تأخير قوانين لها مساس بشريحة كبيرة من المجتمع العراقي كما لا تسمح للبرلمانيين بمجرد التفكير بزيادة رواتبهم التقاعدية وامتيازاتهم الخاصة لان ذلك و(حسبما يقول) سيتسبب بخلق هوة اجتماعية كبيرة وفوارق طبقية بين الساسة وعامة الشعب.

في حين اشار نقيب المحامين في ذي قار محمد قاسم الحسيناوي الى التناقض في الاداء البرلماني قائلا: ان اداء البرلمان قد يكون ضعيفا في الامور العامة بفعل التجاذبات السياسية التي طغت على عمل الدورة البرلمانية الحالية، الا ان البرلمان كان جيداً جداً فيما يخص مصالح اعضائه من البرلمانيين، واضاف: ما يحيرني ويقلقني هو مشاهدة اعضاء البرلمان وهم في فوضى ولا يستمع احدهم لرأي الآخر في قاعة البرلمان وغالبا ما اتساءل مع نفسي هل هذا هو البرلمان الذي اخترناه ام هو برلمان اخر؟ فعندما يتحدث احدهم نلاحظ عدم اهتمام الاخرين بما يقوله وينشغل البعض الاخر باحاديث جانبية او يتشاغلون بالقراءة وتابع: حقا انها فوضى عارمة لا اعرف من أي برلمان في العالم انتقلت الينا.

التجاذبات السياسية وسوء الخدمات تحاصر أهالي المناطق المتنازع عليها

دهوك/ آكانيوز

مع أول زخات أمطار الشتاء يصبح سكان قرى ومجمعات في شمال غرب الموصل محاصرون بالأوحال من كل جانب بسبب عدم وجود شارع مبلط واحد، السيارات تنزلق على الأوحال او تتوقف عن الحركة، والمشاة يبحثون عن طريق يعبرون منهم لشراء حاجاتهم اليومية، ولكن لا خيار أمامهم غير المرور في طرق موحلة. واذا رأيت نفسك محاصرا بالأطيان من كل جانب، فاعلم انك في قرى (ختارا، سريشكا، دوغاتا) التابعة لناحية القوش ضمن قضاء تلكيف في شمال غرب نينوى.

داود ختاري، كاتب ورئيس احد المراكز الثقافية في قرية ختارا قال: «نحمل جميع الجهات الحكومية مسؤولية وضعنا المزري في كل شتاء» وأوضح «نحمل الحكومة المحلية في نينوى، ونحمل مجلس المحافظة السابق، ومجلس الناحية في القوش (٤٦كم شمل غرب الموصل) الذين مللنا من كثر مطالبتهم بالتخفيف عن معاناتنا، ولكن دون جدوى». ويبلغ عدد أهالي قرية ختارا زهاء ١١ ألف نسمة، إضافة الى ما يقارب ألفي مواطن من ابنائها فضلوا الهجرة الى دول أوروبية، ولا يوجد في ختارا أي شارع مبلط باستثناء شارع يربطها بالشارع العام يبلغ طوله نحو ٣ كم تبرع بثمن تبليطه احد أبنائها المغتربين في دولة السويد.

ويؤكد ختاري «القانون العراقي يقول انه يحق لكل قرية يتجاوز نفوسها ٣٠٠٠ نسمة ان يكون لها قسم بلدي خاص بها».. ويستدرك «وعندما نواجههم بهذه الفقرة القانونية يقولون ان «الصرفيات الخاصة بالقرى غير التابعة لاية بلدية لم يصلنا منها شيء».

وعن ما تم انجازه في القرية، أشار ختاري الى انه «منذ عام ٢٠٠٣ تم بناء قاعة للمناسبات من قبل حكومة الإقليم ومدرستين فقط من قبل الحكومة الفيدرالية، إحداهما تسمى بالمدرسة الطينية، وهناك مدرسة واحدة يواظب على الدوام فيها ٢٠٠٠ طالب». وناشد ختاري «حكومة إقليم كردستان بالتدخل وتقديم الخدمات، لان تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي يحتاج لوقت طويل».

وتعد قرى (ختارا، سريشكا، دوغاتا) من ضمن المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي التي تقضي بحل مشكلة مناطق الخلاف بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، وتعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيع، وإجراء إحصاء سكاني، ثم استفتاء يقرر بقاء هذه المناطق في وضعها الإداري الحالي أو انضمامها إلى إقليم كردستان. المهندس خليل شمو، رئيس المجلس البلدي في ناحية القوش قال: «لقد فاتحنا مرات عديدة مجلس محافظة نينوى السابق والحالي لتبليط الشوارع الداخلية في ختارا، والإجابة تكون دائما عدم الموافقة لان هذه القرى الثلاث تعتبر قرى خارج حدود البلدية». وأضاف شمو «كما طالبنا بتبليط الشوارع الداخلية عن طريق مديرية الطرق والجسور فرفضوا بحجة ان اختصاصهم هو الطرق الخارجية». وأكد ان «عدم وجود خرائط تفصيلية للمنطقة دعاه الى الاستعانة ببرنامج (غوغل ايرث) لاستخراج الخرائط»، واشار شمو الى ان مطالبتهم المستمرة أوصلتهم الى اعتراض بعض المسؤولين في نينوى على ان شق الطرق الداخلية سيؤثر على دور المواطنين فقال «هنا أبلغناهم ان اغنياء القرية ووجهاءها تكفلوا بتعويض المتضررين من أموال أهالي القرية، ومع هذا ما زلنا نطالب».

بدوره، أكد قائممقام تلكيف ان «الموضوع ليس موضوع ختارا فقط، وانما هناك نظام في الدولة العراقية حول آلية تقديم الخدمات للقرى غير المشمولة بالأقسام البلدية». وأوضح باسم بلو «لدينا إشكالات كثيرة في تقديم الخدمات، كون هذه غير مشمولة بالأقسام البلدية» مشددا على انهم «يعملون بكل إمكانياتهم من اجل إخضاع هذه القرى للتخطيط العمراني حتى تشمل بالخدمات البلدية». وأشار بلو الى ان الخلافات السياسية بين قائمتي نينوى المتآخية والحكومة المحلية في الموصل «لها تأثيراتها من الجانب الخدمي على كل المناطق ضمن هذا الشريط الذي هو موضع نزاع واختلاف بين الأطراف السياسية وليس على هذه المناطق فقط». وزاد «للأسف الوضع السياسي المتأزم ينعكس سلبا على تقديم الخدمات، ونحن كإداريين نعاني من هذا الوضع المتأزم، فكيف بالمواطن البسيط». وبين التجاذبات السياسية وأمطار الشتاء، التي تحيل مناطق ختارا وسريشكا ودوغاتا الى بحيرات من الوحل الطيني يبقى ٢٥ الف مواطن ينتظرون الفرج في رؤية شارع مبلط لا أكثر.

تقرير أميركي: القاعدة تنهض في العراق

واشنطن/ وكالات

استعاد تنظيم القاعدة في العراق عافيته في الأشهر الأخيرة وبدا مستعدا لشن هجمات منسقة تهدف إلى تقويض الحكومة العراقية قبيل الانسحاب الأميركي من البلاد وفق ما نقلته صحيفة واشنطن بوست عن مسؤولين أميركيين وآخرين عراقيين.

وأشارت الصحيفة إلى أن تلك المجموعة أكدت مسؤوليتها عن أربعة تفجيرات قوية استهدفت خمسة مقرات حكومية ببغداد في شهري آب وتشرين الأول، وهي أكثر التفجيرات دموية منذ اندلاع الحرب قبل ست سنوات.

وتقول السلطات العراقية إن القاعدة تخطط لتنفيذ هجمات على مستوى عال في الأشهر المقبلة في محاولة منها لاستعادة موطئ قدم لها في معاقلها السابقة خارج العاصمة العراقية. وتابعت واشنطن بوست أن هذه الإستراتيجية تمثل تحولا في أساليب المجموعة ضمن جهودها الرامية لإذكاء فتيل العنف الطائفي الذي ذهب بالعراق إلى حافة الانهيار عام ٢٠٠٧.

وكانت القاعدة في العراق قد عانت جملة من الانتكاسات بعد «زيادة القوات الأميركية» ذلك العام، غير أنها -حسب تعبير مسؤولين أميركيين وعراقيين- حققت نجاحا كبيرا في الفترة الأخيرة عبر استقطاب جماعات أخرى بهدف تقويض الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني وتشكيل حكومة جديدة. وقالت الصحيفة: رغم أن المجموعة فقدت العديد من كبار قادتها وموارد تمويلها والدعم الشعبي لها، فإنها بدأت تحقق نجاحا مجددا من جراء الانقسام العميق الذي يعتري المؤسسة السياسية.

القائد الأميركي بالعراق الجنرال راي أوديرنو يقول: «ما زالت المجموعة قادرة على شن هجمات قوية». فيما قال مسؤولون عراقيون وأميركيون إن ما كان منظمة إرهابية تحت قيادة أجنبية، أصبح الآن شبكة عراقية مؤلفة من خلايا صغيرة ومتحركة تستمر في اعتمادها على تدفق المقاتلين والأسلحة عبر الأراضي السورية، وإن كان ذلك يجري بوتيرة بطيئة، وهو ما تنفيه سوريا جملة وتفصيلا.

وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات اللواء حسين كمال يقول إن المسؤولين يشكون في أن التخطيط للهجمات التي وقعت في ١٩ آب و٢٥ تشرين الأول واستهدفت وزارات الخارجية والعدل والمالية، قد تم في مدينة الزبداني السورية القريبة من الحدود اللبنانية. وأضاف أن قادة القاعدة في العراق التقوا بأعضاء سابقين في حزب البعث في ٣٠ تموز لرسم إستراتيجية جديدة. وأشار اللواء كمال في مقابلة مع الصحيفة إلى أن «القادة المجتمعين خططوا لتنفيذ عمليات مشتركة وسط بغداد تستهدف المقرات الهامة».

ريتا كاتز التي تدير منظمة سايت للمعلومات تقول «إن القاعدة أدركت أن اكتسابها قاعدة شعبية واسعة يتطلب منها قتال عدو يسهل تبريره عبر تفسير الشريعة الإسلامية». ورجحت الصحيفة أن تشهد الأسابيع والأشهر التي تلي الانتخابات فترة حرجة لأن المناصب الأمنية الرئيسية ستبقى شاغرة في الوقت الذي يقسم فيه المسؤولون المنتخبون الحقائب الوزارية الرئيسية، مذكرة بالشلل الذي أصاب الحكومة بعد انتخابات ٢٠٠٥.

أكراد إيرانيون لاجئون في العراق منذ ثلاثين عاما يطالبون بنقلهم إلى الخارج

اكراد ايرانيون ..

طريبيل/ ا ف ب

يرفض لاجئون من الاكراد الايرانيين يقيمون في مخيم على الحدود مع الاردن الانتقال الى مكان اخر داخل العراق، حيث وصلوا قبل ثلاثين عاما، مطالبين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بنقلهم الى الخارج.

وكانت المفوضية العليا اعلنت في تموز الماضي نيتها اغلاق المخيم الذي يسكنه ١٨٦ لاجئا في الارض الحرام على الحدود العراقية الاردنية ونقلهم الى مخيم الوليد حيث يعيش نحو ١٤٠٠ لاجىء فلسطيني، قرب الحدود مع سوريا.

ووجه سكان المخيم المعتصمين رسالة امس الاثنين الى مدير مكتب مفوضية اللاجئين في العراق دانيال اندرس اكدوا فيها رفضهم العودة الى داخل العراق. وقالوا في الرسالة التي ضمت ستة مطالب وكتبت بخط اليد «نرفض الانتقال الى اي مخيمات داخل العراق، نريد ترحيلنا الى خارج العراق واكمال معاملاتنا هناك، فالعراق ليس بمكان امن للمعارضة الايرانية وذلك بسبب النفوذ الايراني». واضافوا ان «المناطق الحدودية في اقليم كردستان العراق تتعرض الى قصف مستمر من قبل النظام الايراني، بذريعة وجود مقاتلين».

من جهته، قال جمال حسين مسؤول المخيم ان «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لم تساعدنا للخروج من العراق وقد قتل منا ما يقارب الثلاثين شخصا وخطف اكثر من مئة آخرين ويبلغ عددنا حاليا اكثر من مئة وثمانين شخصا في هذا المخيم». واضاف «نحن نرفض الانتقال الى اي مخيم داخل العراق ونطالب بترحيلنا الى اي مكان خارج العراق فالاوضاع التي مررنا بها منذ ثلاثين عاما كانت قاسية جدا ومتقلبة فضلا عن الخوف وعدم الاستقرار». وختم قائلا «نرفض نقلنا من مخيم طريبيل الحدودي الى مخيم الوليد المجاور على الحدود السورية العراقية. كما نطالب الحكومة العراقية بالتدخل في اسرع وقت ممكن لحل مشكلتنا».

وكان اندرس اعتبر نقل هؤلاء اللاجئين «خطوة في غاية الاهمية بالنسبة للمفوضية لصعوبة الوصول الى موقعهم السابق ما يضع قيودا على مستوى الدعم الذي كان يقدم لهم». وقد هرب هؤلاء الاكراد الايرانيون، ومعظمهم من منطقة سربيل زاهاب وكرمنشاه القريبة من الحدود العراقية، من ايران عام ١٩٧٩ بعد قيام الثورة الاسلامية واستقروا في مخيم طاش غرب بغداد بين مدينتي الرمادي والفلوجة.

وذكرت مفوضية اللاجئين في وقت سابق ان «معظم اللاجئين الاكراد الايرانيين في العراق، يعيشون في مستوطنة كاوة التي انشأتها المفوضية عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان العراق، اثر اغلاق مخيم طاش في محافظة الانبار». لكن المجموعة التي تريد الانتقال الى خارج العراق، فرت الى منطقة طريبيل، بسبب الصعوبات الامنية لدى تصاعد موجة العنف في العراق. وبعد الاطاحة بالنظام السابق ونظرا لانعدام الامن في مخيم طاش، قرر عدد من اللاجئين مغادرته فانتقل بعضهم الى محافظة السليمانية والبعض الاخر باتجاه الحدود الاردنية العراقية. اما الذين فضلوا البقاء في مخيم طاش، فقد انتقلوا الى كاوة قرب اربيل بتوجيهات من المفوضية. وكانت السويد استقبلت ١٨٥ كرديا ايرانيا في كانون الاول ٢٠٠٤ ظلوا عالقين على الحدود العراقية الاردنية طيلة ١٨ شهرا ومنحتهم حق اللجوء السياسي.